وشارك بسام الشكعة رئيس بلدية نابلس، يوم ١٩٨١/١/٢٨ في الاعتصام الذي قام به المعلمون في مبنى البلدية. ودعى الشكعة المعلمين الى وحدة الصف في مسيرتهم العادلة، وحيا صمودهم من أجل تحقيق مطالبهم. كما شارك في الاعتصام عادل غانم، الامين العام لاتحاد نقابات العمال في الضفة الغربية، واعضاء الغرفة التجارية في المدينة.

ووجه رئيسي بلديتي رام الله والبيرة برقيات الى مدير عام عمليات وكالة الغوث في الضفة، تحمل نفس المضمون، وتطالب بإيجاد حل عادل لمشكلة المعلمين.

وإزاء استمرار الوكالة في تجاهل مطالب المعلمين،ومحاولتها شق وحدة صفوفهم، أرسلت الهيئات والمؤسسات الوطنية في الضفة الغربية، مذكرة الى الدكتور فالدهايم، ذكّرت فيها ببعض الحقائق التي تتعلق بواقع المعلمين في الاراضي المحتلة، وبأن ما يقوم به المعلمون من عمل هو في الدرجة الاولى «خدمة لابنائهم... من هنا نجد شدة حرصهم على إنهاء هذا النزاع بالسرعة الممكنة، لمنع أي ضرر يصيب ابناءهم» (وفا، ١٩٨١/٣/٥)، وأن الوكالة تأسست أصلاً لرعاية اللاجئين وابنائهم لتمكينهم من «العيش بكرامة انتظارا للعودة الى وطنهم. وان فئة المعلمين تعتبر نفسها شريكة مع الوكالة للقيام بهذا الواجب الانساني» (المصدر نفسه). وأكدت المذكرة على حق المعلمين المشروع في الاضراب؛ هذا الحق الذي لم يلجأوا له إلا بعد «تجاهل مطالبهم. الا انهم وتمسكا بحقهم وكرامتهم، استعروا بإجراء اتصالات مكثفة من خلال لقاءات شفهية ومذكرات خطية مع مسؤولي وكالة الغوث في الضفة الغربية عارضين وجهة نظرهم واستعدادهم للتجاوب التام لضمان استمرار خدماتهم لابنائهم، الا انهم لم يجدوا تجاوبا من أي مرجع. وكان الوكالة والحالة هذه تدفعهم دفعا للاستمرار في إضرابهم» (المصدر نفسه). وادانت المذكرة محاولة لجنة المسح الدولية ربط توصياتها بمقررات لجنة عتسيوني الصهيونية، كما انهم يرفضون الاخذ بقرارات تصدر عن الاحتلال. ورفضت المذكرة الاسلوب الذي تعالج به الوكالة الموضوع، لانه يلحق الضرر بالطلاب والمعلمين. وطالبت المذكرة الدكتور فالدهايم بالتدخل الايجابي السريع لانصاف المعلمين، الذين «سيلزمون بواجباتهم كاملة تجاه ابنائهم».

وعلى صعيد اضراب معلمي المدارس الرسمية، فقد كانت المواجهة هنا مع الحكم العسكري أساسا، بسبب كونه المشرف على ادارة المدارس في الضفة الغربية أولاً، وبسبب أن وجود الاحتلال والالزامات الاقتصادية التي جلبها هي الاسباب المباشرة في المشكلة ثانيا. فقد امضى بعض المعلمين في الخدمة اكثر من ٢٥ سنة، ولديهم عائلات كبيرة، ولم تصل اجورهم الى اكثر من ١٧٧٠ شيكل. وتضامن مع إضراب معلمي المدارس الرسمية، جميع رؤساء البلديات، ومختلف الفئات، والهيئات الشعبية، وخصوصا الطلاب.

وفي محاولة لافشال الاضراب، لجأت السلطات العسكرية الاسرائيلية، الى اساليب عديدة، استخدمتها ضد المعلمين لارهابهم وتفريق صفوفهم. فقد ادعت ان هذا الاضراب يلحق الأذى بالطلاب فقط، وحاولت تحريض اولياء امور الطلبة ضد المعلمين؛ كما أنها حاولت ان تخلق بديلاً للجنة العامة لمعلمي المدارس الرسمية، التي تمثل كافة المعلمين في الدفاع عن حقوقهم ومطالبهم. ولم تحاول سلطات الحكم العسكري التوصل الى حل مع المعلمين، سوى عرض زيادة هزيلة لا تتعدى ٤٠٪ على رواتبهم، مما دعا إلى تصعيد الاضراب. وفي هذا الاطار، قدمت المحامية فيليتسيا لانغر التماسا الى محكمة العدل العليا ضد ضابط ارکان الشؤون التربوية في الحكم العسكري وضد وزير الدفاع، طالبتهما فيه «بان يعللا لماذا لا يمتنعان عن «تدبير المكائد» وابتقال اعضاء لجنة المعلمين في الضفة الغربية؟ ولماذا لا يمتنعان عن وضع العراقيل أمام المعلمين الذين يكافحون من أجل زيادة أجورهم؟ ولماذا لا يلغيان الامر الذي يمنع قيام ملل هذا الاضراب؟» (و.إ.، العدد ٢٢٥٩، ٢ و٣/٢/١٩٨١، ص١٤).

وفي خطوة تصعيدية أخرى من جانب السلطات، اعتقل حوالي ٥٢ عضوا من لجان المعلمين الذين يقودون الاضراب، ورغم أن الحكم